

الحلول المقترحة لأزمة اللجوء السوري في الأردن وفقاً لمدرجات طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت

د. عادل القاضي* د. صايل السرحان**

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٦/١٢/٠٥ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٧/٠١/١٦ م

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى تفسير العلاقة بين المتغيرات الشخصية لطلبة العلوم السياسية في جامعة ال البيت تبعاً لمدرجاتهم للحلول المقترحة للجوء السوري، والتي اشتملت على: النوع، والعمر، والسكن، والدخل، وقامت على فرضية رئيسية مؤداها ان هناك علاقة بين المتغيرات الشخصية والحلول المقترحة وفق ادراكات طلبة العلوم السياسية في جامعة ال البيت، ولتحقيق اهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج المسحي بتصميم استبانة تكونت من قسمين : الاول خصص للخصائص الشخصية الديمغرافية، والثاني للحلول المقترحة وفق مدرجات الطلبة، وتم توزيع (٢٧٠) استبانة على الطلبة عاد منها (٢٠١) استبانة وتم التعامل معها لغايات التحليل الاحصائي.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة لصحة الفرضيات، وتوصلت الى عدد من الاستنتاجات الهامة ومن أهمها: ان اكثر الحلول الحاحا كانت الحلول الاجتماعية، تلتها الحلول الاقتصادية، ثم الحلول الثقافية، وجاءت الحلول السياسية بالمرتبة الاخيرة، وان سكان المدينة كانوا الاكثر تضرراً من باقي سكان المناطق الأخرى، وبناء على تلك الاستنتاجات توصي الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها : توجيه جزء من المساعدات المخصصة للاجئين السوريين الى المواطنين الاردنيين الفقراء، والعمل على تشجيع المستثمرين السوريين للاستثمار في الاردن، ووضع قيود على اخراج السوريين من المخيمات، ووضع اطر تشريعية صارمة بحق مرتكبي جرائم الفساد والرشوة ذات العلاقة بالوجود السوري. الكلمات المفتاحية: الحلول المقترحة، اللجوء، الادراكات، طلبة العلوم السياسية.

Abstract

This study aimed to interpret the relationship between the personal variables of political science students of Al albayt University (gender, age, income and housing) and the proposed solutions to the main effects of the Syrian refugee crises in Jordan. The main hypothesis in the study states that there is a correlation between the personal variables and the proposed solutions according to the perceptions of political science students. To

* أستاذ مساعد. معهد بيت الحكمة. جامعة آل البيت.
** أستاذ مشارك. معهد بيت الحكمة. جامعة آل البيت.

achieve the study goals and examine this relationship the researcher used a survey method to collect the necessary data by a list of questions aimed at extracting specific data from a sample of (270) respondents selected systematically from Al albayt University's students.

The study reached the following results: the first conclusion of the study was that the most urgent solutions were the social solutions then the economic solutions came in the second rank and the cultural solutions came third, while the political solutions came last. The second conclusion argued that the urban population was the most affected among the other Jordanian areas. The study provided a number of recommendations: the most important is the need for directing some of aid specified to the Syrian refugees to the poor Jordanians, and the Jordanian government should place severe restrictions on movements and prevent refugees from working - fearing they will take jobs from locals.

Keywords: *proposed solutions, refugee crises, perceptions, political science students.*

المقدمة:

شهد الأردن عبر تاريخه المعاصر هجرة ونزوح ولجوء العديد من الشعوب إليه، فقبل تأسيس الدولة استقر عام ١٨٧٨م ما يقارب (٢٥٠٠٠) شخصاً من الشراكسة في عمان، ثم تبعهم بعد فترة (٥٠٠٠) شخصاً من الشيشان، ولجأت تلك الشعوب إلى الأردن هرباً من الاضطهاد، وحرصاً على قيمهم، وعاداتهم، وتقاليدهم. كما هاجر إلى الأردن عدد من التركمان، والأرمن، والبهائيين. واستقر أيضاً في الأردن عدد كبير من العرب القادمين من الحجاز، وفلسطين، وسوريا، والعراق، للوقوف مع الأمير عبدالله بن الحسين والمشاركة في القتال من أجل تحرير سوريا من الاستعمار الفرنسي. (الدجاني وآخرون ١٩٩٣، ص١٤٥) وبعد تأسيس الدولة وبسبب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م لجأ ما يقارب (١٠٠٠٠٠) من الفلسطينيين إلى الأردن. ثم شهد الأردن موجة أخرى من النازحين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى شرقي الأردن بسبب حرب حزيران عام ١٩٦٧م، التي اندلعت بين العرب وإسرائيل، وبلغ عددهم ما يقارب (١٤٠٠٠٠٠) ألفاً. وفي عام ١٩٧٤م، وعلى أثر الحرب الأهلية في لبنان، هاجر عدد من اللبنانيين إلى الأردن. ومع مطلع عام ١٩٩٠م وعلى أثر احتلال العراق للكويت، عاد ما يزيد عن (٣٠٠٠٠٠٠) ألف أردني وفلسطيني إلى الأردن، وفي عام ٢٠٠٣م هاجر إلى الأردن عدد كبير من العراقيين بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظام الحكم القائم آنذاك. ثم ازداد الوضع في الأردن سوءاً مع موجات اللجوء السوري التي بدأت منذ آذار ٢٠١١م (الشمرمان وآخرون، ص٣)، والتي ما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن.

وأدت موجات اللجوء المتتالية التي تعرض لها الأردن عبر الزمن، إلى ضغوطات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية. وتعتبر موجات اللجوء السوري من أكثر الموجات تأثيراً نظراً لارتفاع أعدادهم، ولعدم توفر الموارد المالية الكافية لرعايتهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن. وقد أجريت العديد من الدراسات، ووضع الكثير من التقارير، ونظمت العديد من المؤتمرات، والندوات، والمحاضرات التي تبين مدى الآثار العميقة والسلبية للجوء السوري على الأردن. وتحاول الحكومة الاردنية مواجهة اعباء اللجوء من خلال وضع الحلول المناسبة متأثرة بمشاعر افراد المجتمع الاردني وإدراكاتهم.

وتعتبر القوى الطلابية من القوى الهامة في الانظمة السياسية، فنقوم باستطلاع آراءهم بغية التعرف على اتجاهاتهم حول العديد من قضايا المجتمع، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدركات الطلبة حول الحلول المطلوبة لمواجهة اثار اللجوء السوري على الأردن. وتم اختيار طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت لاعتبارات متعلقة بطبيعة تخصص الطلبة الذي يعتبر الأقرب إلى قضايا اللجوء وآثاره، بالإضافة الى موقع الجامعة الجغرافي حيث تقع في شمال الاردن في محافظة المفرق والتي يوجد فيها اكبر مخيم للاجئين السوريين.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الجدل المثار حول الحلول المقترحة لآثار اللجوء السوري على الأردن، وتعددت اتجاهات ذلك الجدل، وعكست تصورات العديد من مكونات النظام السياسي الأردني الرسمية وغير الرسمية ازاء مشكلة اللجوء السوري وتداعياته. ولأن الطلبة يشكلون إحدى القوى المجتمعية الأساسية، ويشكلون نسبة كبيرة من المجتمع فإن استطلاع اتجاهاتهم تعتبر ذات أهمية لأنها قد تسهم في مساعدة صناع القرار عند اتخاذ قراراتهم وسياساتهم التي تهدف إلى استقرار النظام السياسي. وبناءً على ذلك فالدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: ما الحلول المقترحة وفق مدركات طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت لمواجهة اثار اللجوء السوري في الأردن؟.

وينفرد عن ذلك السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- ١- ما واقع اللجوء السوري في الأردن؟.
- ٢- ما آثار اللجوء السوري على الأردن؟.
- ٣- ما طبيعة الحلول كما يراها طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت؟.

- ٤- ما الحلول الأكثر إلحاحاً وفقاً لمدرجات طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت؟.
- ٥- هل تختلف الحلول المقترحة وفق مدرجات الطلبة باختلاف جنس الطالب؟.
- ٦- هل تختلف الحلول المقترحة وفق مدرجات الطلبة باختلاف عمر الطالب؟.
- ٧- هل تختلف الحلول المقترحة وفق مدرجات الطلبة باختلاف دخل الطالب؟.
- ٨- هل تختلف الحلول المقترحة وفق مدرجات الطلبة باختلاف سكن الطالب؟.

أهمية الدراسة :

للدراسة أهمية علمية وعملية وتتبع أهميتها العلمية من كونها تبحث في مفهوم الإدراك الذي يلعب دوراً أساسياً في توجيه سلوك الفرد، حيث ستركز الدراسة على إدراك طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت تجاه الحلول المقترحة لآثار اللجوء السوري على الأردن، لتأتي هذه الدراسة سابقة على غيرها لكونها تتلمس مدرجات فئة شبابية من طلبة الجامعة والذين يرون بأم أعينهم المخيمات التي اعدت لهؤلاء اللاجئين، ويستشعرون آثار اللجوء سواء على فئة اللاجئين، أو آثاره على الأردن وتحديداً محافظة المفرق بخاصة ان هذه المخيمات تقع بالقرب من جامعة آل البيت، جامعة الطلبة التي تعنيهم الدراسة دون غيرهم، حيث ان نتائج الدراسة ستكون اكثر واقعية مما لو تم توزيع الاستبانة على غيرهم من طلبة المملكة كل في جامعته.

أما الأهمية العملية فإنها تكمن في تمكين صنّاع القرار من اتخاذ سياساتهم وقراراتهم على اعتبار أن القوى الطلابية هي إحدى القوى المجتمعية المؤثرة في صنع السياسات العامة، وأن التعرف على آرائها قد يساعد صنّاع القرار في الاردن على اتخاذ السياسات تجاه القضايا الملحة ومنها اللجوء السوري أو تعديلها، خاصة وأن معظم الدراسات كانت تركز على التحليل النوعي في وصف ظاهرة اللجوء السوري وتداعياته، اما هذه الدراسة فانها تستطلع آراء عينة من الطلبة التي تعتبر من القوى المؤثرة في النظام السياسي الأردني، وسيساعد ذلك الاستطلاع في تحديد أبعاد ظاهرة اللجوء السوري بشكل أكثر دقة وواقعية.

أهداف الدراسة :

- ١- التعرف على واقع اللجوء السوري في الأردن
- أ- التعرف على آثار اللجوء السوري.

- ب- التعرف على طبيعة العلاقة بين الخصائص الشخصية لطلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت وبين مدركاتهم للحلول المقترحة للجوء السوري.
- ج- التعرف على حلول اللجوء السوري الأكثر إلحاحاً وفقاً لرؤية طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت.
- د- التعرف على الآثار السلبية للجوء السوري على الأردن.

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على تساؤلات الدراسة تم اختيار الفرضية الآتية :
- هناك علاقة ترابطية بين مدركات طلبة الجامعات في الأردن وبين رؤيتهم للحلول التي يجب أن توضع لحل الأزمات التي يواجهها البلد.
- كما تمت الإشارة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:
- ١- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $(5.05 \geq a)$ بين المتوسطات الحسابية لتقديرات مدركات الطلبة حول الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
 - ٢- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $(5.05 \geq a)$ بين متوسطات تقديرات مدركات الطلبة للحلول المقترحة تعزى الى الفئة العمرية للطلبة.
 - ٣- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $(5.05 \geq a)$ بين متوسطات تقديرات مدركات الطلبة تعزى الى مكان الإقامة.
 - ٤- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $(5.05 \geq a)$ بين متوسطات تقديرات مدركات الطلبة تعزى الى دخل الطلبة.
 - ٥- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى $(5.05 \geq a)$ بين متوسطات تقديرات مدركات الطلبة تعزى الى جنس الطلبة.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة على مدركات طلبة العلوم السياسية في جامعة آل البيت والتي تتمحور حول الحلول المقترحة لظاهرة اللجوء السوري التي حلت في الاردن وذلك للوقوف على مدى تأثير هذا اللجوء على عقلية هؤلاء الطلبة والتي يمكنهم التعبير عنها من خلال مدركاتهم العقلية، كما تقتصر الدراسة على منطقة جغرافية محددة وهي منطقة محافظة المفرق

كما حددتها التقسيمة الادارية في المملكة الاردنية، حيث أن قسماً من اللاجئين لا يبعدون كثيراً عن جامعة الطلبة الذين سيكونون محط الدراسة للتعرف على مدركاتهم.

المفاهيم:

هنالك مفهومان أساسيان في الدراسة وهما: اللاجئ والادراك. وعرف اللاجئ بأنه: (كل شخص موجود خارج الدولة التي ينتمي إليها برابطة الجنسية، ولا يستطيع، أو لا يرغب لخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو الجنسية، أو عضوية فئة اجتماعية معينة، أو بسبب رأيه السياسي في التمتع بحماية تلك الدولة (الرشيدي، ص ٣٦٦).

ويوصف اللجوء على أنه سياسي كما ورد في المادة (٢٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيث نصت صراحة على أن (لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلاد أخرى هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من سبق تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين) (الرشيدي، ص ٥١١).

أما الإدراك فقد عرف على انه : (عملية عقلية اولاً وقبل كل شيء عملية تقوم على التفسير والتأويل ... تأويل المشاعر والاحاسيس تاويلاً يزودنا بمعلومات وبيانات جديدة يذخر بها عالمنا الخارجي وما به من اشياء واشخاص ونبات وحيوان)، (الطويل، ١٩٩٥م، ص ١١٨) وتلعب الخبرة، والتعلم دوراً أساسياً في الادراك، حيث انه ينمو اذا زادت خبرات، وتعلم الفرد، (الطويل، ١٩٩٥م، ص ١١٩)، لذلك كلما زاد عمر الانسان تزيد معلوماته فيتطور الادراك لديه (أن تايلور وآخرون، ١٩٩٦م، ص ٣٤٨) كما تلعب الحواس، (حقي، ١٩٩٨م، ص ٢٥) والأحكام العاطفية، والحالة الوجدانية، والميول، والتوقعات، (الطويل، ١٩٩٥م، ص ١١٩)، دوراً مهماً في التأثير في عملية ادراك الفرد.

أما التعريف الاجرائي للادراك فسيتم التركيز على إدراك طلبة العلوم السياسية للحلول السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لآثار اللجوء السوري، وعلاقة الخصائص الشخصية المتمثلة بالنوع، والعمر، والسكن، والدخل، بمدركات الطلبة لتلك الحلول.

المنهج:

تقوم هذه الدراسة على أساس المنهج الوصفي باستخدام منهج المسح (Survey)، إذ أن هذا المنهج يساعد في حصول الباحث على معلومات واسعة من الجمهور أو من خلال عينة

تمثل الجمهور من خلال استخدام أسلوب المقابلة، والاستبانة المقننة، كما أنه يساعد في وصف ظاهرة ما، وأسبابها، وعلاقتها بظواهر معينة (رشاد، ٢٠٠٤م، ص٢٦٦-٢٦٧)، وتحديد مكوناتها، وجمع المعلومات عنها، واستخدام القياس الكمي المناسب لعناصرها، وفحص البيئة المحيطة بها. (رشاد، ٢٠٠٤، ص ٢٦٣).

وقد تم معالجة البيانات التي تم جمعها ميدانياً بواسطة الحاسوب باستخدام الرزمة الاحصائية، وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجات تحليل التباين الاحادي كمسار، ثم التركيز على الخصائص العامة للفئة المستهدفة من ناحية الجنس، والعمر، ومكان السكن، والدخل، وعلاقة ذلك بالمدرجات التي تستخلص من الطلبة للحلول المقترحة.

مجتمع الدراسة :

شملت الدراسة عينة عشوائية من طلبة العلوم السياسية في جامعة ال البيت البالغ عددهم (٤٨١) وهي عينة قصدية اذا ما نظرنا اليها من ناحية التخصص من بين التخصصات المتوفرة في الجامعة حيث وزعت الاستبانة وعددها (٢٧٥) على كلا الجنسين اناث وذكور، وكان نصيب الاناث (٦٦)، ونصيب الذكور (١٣٥) استبانة، وقد بلغت نسبة العينة من مجتمع الدراسة (٤١,٥%).

اداة الدراسة :

لقد تم جمع البيانات الأولية من أفراد العينة باستخدام استبانة صممها الباحث بطريقة تخدم أغراض البحث، وتكونت من جزئين رئيسيين يتناول الجزء الأول: خصائص العينة من حيث الجنس، والعمر، ومكان السكن، والدخل، وهي مرتبة رقمياً. أما الجزء الثاني: فقد تضمن الحلول المقترحة وصنفت الى حلول سياسية، وحلول اقتصادية، وحلول اجتماعية، وحلول ثقافية.

واعتمدت الاداة على الصدق المنطقي الاستدلالي حيث تم عرض الاستبانة على ثلاثة محكمين من اهل الاختصاص، وطلب منهم ابداء الراي وتقدير درجة شمولية فقرات الاستبانة، ودقتها، وملائمتها لموضوع الدراسة، وطلب من المحكمين وضع درجة على يسار كل فقرة، ووضع اية ملاحظات يرونها مناسبة، وتم تفرغ استبانة المحكمين، واخذت الفقرات التي اجمع عليها المحكمين بنسبة (٧٠%)، وتعديل الفقرات الاخرى وفق ملاحظات المحكمين .

ثبات الاداء :

لقد تم قياس ذلك من خلال توزيع (٣٠) استبانة على مجموعتين من خارج افراد العينة كعينة استطلاعية بحيث وزعت بنسب مختلفة على افراد العينة، وتم حساب معاملات الارتباط لمجالات الدراسة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتبين أن هناك ارتباطاً تراوح بين (0,0 – 91,77) مما يدل ذلك على صدق القياس، وبلغ معامل الارتباط للاداء ككل 84,0، انظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

معاملات الارتباط بين مجالات الاستبانة والأداة ككل

الرقم	المجال	معامل الارتباط
١	سياسي	٠.٨٦
٢	اقتصادي	٠.٩١
٣	اجتماعي	٠.٧٧
٤	ثقافي	٨٤.٠
	الأداة ككل	٠.٨٤

الدراسات السابقة :

حاولت الدراسة مسح الدراسات المتعلقة بموضوعها وفرضياتها، خاصة الدراسات الاستطلاعية المتعلقة باتجاهات الطلبة ازاء حلول اللجوء السوري بالنسبة للاردن، على اعتبار ان نتائجها قد تؤثر في صناع القرار عند صنع السياسات المتعلقة بكيفية التعامل مع أكبر أزمة لجوء شهدها الاردن، فلم تجد دراسات مباشرة بالموضوع، وانما هنالك العديد من الدراسات تناولت آثار اللجوء السوري، وحقوق اللاجئين السوريين، وعدد منها أشار الى بعض الحلول. ولم تتناول اتجاهات القوى المجتمعية ازاء الحلول إلا إنه ستكون مفيدة للدراسة في جوانب اخرى، ومن تلك الدراسات دراسة باسم اللوزي بعنوان:

" The Effect of Refugees on Host Contries Economy Evidence from Jordan"
(Basim, Lozi, 2015).

وهي دراسة استطلاعية هدفت إلى بيان أثر اللاجئين على الاقتصاد الأردني واستخدمت الدراسة الاستبانة، وبينت أن (٦٥%) أشاروا إلى أن اللاجئين لهم تأثير على الوضع السياسي، و(٦٤%) أشاروا إلى وجود تأثير على الحياة الاجتماعية، و(٦٠%) من اللاجئين يرون وجود تأثير على الوضع البيئي في الأردن. وأشارت أيضا إلى مجموعة من الحلول لمواجهة أعباء اللجوء السوري مثل: قيام المجتمع الدولي بمساعدة حكومات المناطق التي تستقبل اللاجئين، وتقديم مزيد من المساعدات المالية، وتفعيل قانون العمل خاصة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحماية العامل المحلي، وإمكانية غلق الحدود أمام اللجوء السوري إذا تضررت المصلحة الوطنية. وتختلف هذه الدراسة في كونها تركز على مدرجات فئة شبابية جامعية للحلول المتعلقة بأزمة اللجوء السوري أكثر من الآثار، لذلك فهي تختلف من حيث عينة الدراسة، وفرضياتها، وأهدافها.

ودراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني بعنوان: (أثر تدفق اللاجئين على سوق العمل الأردني)، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان، ٢٠١٥م) وهدفت إلى دراسة الآثار الاقتصادية للجوء السوري بالتركيز على العمالة وأثرها على مستويات الفقر، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي باستخدام الاستبانة، وخلصت إلى وجود أثر بالغ للعمالة السورية اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، وركزت الدراسة على عدد من الحلول مثل: تنظيم العمل، وتقديم برامج تحفيزية، وتدريبية تسهم في إيجاد فرص عمل للاردنيين، وتختلف هذه الدراسة من حيث الاهداف والفرضيات ومشكلة الدراسة.

وقدم سفين اريك وآخرون دراسة بعنوان:

"Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market" (Sven Erik, Solveing Hillesand, 2015)

وهي دراسة استطلاعية حيث قامت بمسح (٣,٨٠٠) أسرة من محافظات عمان، واربد، والمفرق، وبينت الدراسة مدى تأثير اللجوء السوري على سوق العمل الأردني، كما وضعت بعض الحلول منها: العمل على خفض العمالة غير الرسمية من خلال تفعيل آليات المراقبة لأن اللاجئين السوريين يعملون بطريقة غير رسمية ويقبلهم السوق بسبب انخفاض أجورهم وعدم الحاجة إلى مهارات عالية في العمل في القطاع الخاص في الأعمال المسموح بها، وادخال الأطفال السوريين في المدارس لأن عدم ادخالهم سيسهم في تنامي ظاهرة عمالة الأطفال.

ومن الدراسات أيضاً دراسة Halie Carig بعنوان:

"Guest Politics: Syrian refugees in Jordan as an Opportunity for Development" (Hali Carig, 2015)

هدفت الدراسة الى بيان إمكانية الاستفادة من اللاجئين في تحفيز الاقتصاد الأردني بدلاً من أن يكون عبئاً على موارد الدولة باتباع سياسة دمج السوريين في سوق العمل على اعتبار أن ذلك سيسهم في ارتفاع معدلات الاستهلاك وبالتالي إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد الأردني، وخلصت إلى وجود تأثيرات واضحة للجوء السوري على موارد الدولة.

وهناك دراسة قدمها المرصد الاقتصادي في الأردن بعنوان:

"The Syrian Refugees in Jordan: Turning challenges into Opportunités"

هدفت إلى بيان إمكانية تحويل التحديات الناتجة عن اللجوء السوري إلى فرص وحلول تسهم في تعزيز الاقتصاد الأردني، وخلصت إلى أن هنالك آثار إيجابية للوجود السوري كحل لبعض الآثار السلبية إذ يمكن الاستفادة من التنوع الثقافي، والمجتمعي للوجود السوري، من خلال الاستفادة مما يملكه اللاجئون السوريون من معرفة، وثقافة، ومهارات مهنية، وتوظيفها لتحقيق الفوائد لكل الأطراف، على اعتبار أن السوريين لديهم مهارات حرفية يمكن الاستفادة منها، وتشجيع المستثمرين السوريين على الاستثمار في الأردن، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ستعكس إيجابياً على الدخل العام وبالتالي على الضرائب التي سيتم تحصيلها من قبل الحكومة والتي تقوم بدورها بإنفاقها على برامج التنمية في الأردن.

ومن الدراسات أيضاً دراسة علي الفقيه وآخرون بعنوان:

"The Impact of Syrian refugees on the Labour Market in Neighboring countries Empirical Evidence from Jordan" (Ali Fakh, May Ibrahim, 2016),

أشارت الدراسة إلى بعض الحلول لمواجهة أعباء اللجوء السوري كضرورة تقديم مساعدات دولية لمواجهة الأعباء المتزايدة لوجود اللاجئين السوريين في الأردن لمعالجة المطالب المتزايدة على خدمات الكهرباء والمياه والخدمات العامة، الأمر الذي يدفع الأردن إلى الاستمرار في استقبال اللاجئين، كما هدفت إلى تقييم تأثير تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني منذ اندلاع الأزمة السورية، وخلصت إلى أنه لا علاقة بين تدفق اللاجئين وسوق العمل الأردني .

كما قدمت سوسن المجالي دراسة بعنوان: "أثر اللجوء السوري على تحقيق واستثمار سياسات الفرصة السكانية" (المجالي، ٢٠١٤م)، وهدفت إلى عرض الوضع السكاني في الأردن قبل وبعد الأزمة، وتحديد آثار اللاجئين على الاقتصاد الأردني، والقطاعات الأخرى، وأثر الهجرات على عملية استثمار الفرصة السكانية في الأردن، وتناولت عدداً من الحلول منها: استمرار الدعم المالي للأردن، والتركيز على المساعدات التنموية وليس الإنسانية.

وفي دراسة قدمها خالد الوزني ٢٠١٢م، بعنوان: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني"، (خالد الوزني، ٢٠١٢) بين فيها أثر اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني من خلال تحليل أثاره على المستوى القطاعي المتعلق بالتعليم، والصحة، والطاقة، والمياه، والأمن، والدفاع، والنقل، والبنية التحتية، والمستوى الكلي المتعلق بعجز الموازنة، وميزان المدفوعات، والبطالة، والناجح المحلي، وخلصت الدراسة إلى أن الأردن تحمل الكثير من الأعباء المالية، والآثار السلبية اقتصادياً واجتماعياً بسبب اللجوء السوري، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات كحلول منها: تكفيل اللاجئين السوريين من قتل الاسر الأردنية لأن ذلك سيعزز مساهمة المجتمع المحلي بتحمل جزء من الكلف، وأن تقوم الحكومة بتوفير الكلف من مصادر داخلية أو خارجية.

ثانياً: واقع اللجوء السوري في الأردن: أرقام ودلالات

تعتبر أزمة اللجوء السوري من أسوأ الأزمات منذ الحرب العالمية الثانية (Pinar Yazgan, and others, 2015 p185) حيث شرد أكثر من (٦) مليون سوري بسبب الأزمة لجأ

منهم ما يقارب (٢,١) مليون الى مصر، والاردن، ولبنان، (Pinar Yazgan and others, 2015, p184) ووفقا لتقرير اعلنته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين دخلوا الاردن حتى تموز من عام ٢٠١٦م (٦٥٧,٣٣٤) الف لاجيء، يسكن ما يقارب (١٤١,٦٥) الف لاجيء داخل مخيمات والباقي سكن في القرى، والمدن الاردنية، وقدر عددهم بحوالي (٣٢٣,٩٩٨)، وبلغت نسبة الاناث من عدد اللاجئين (٥٠,٧%) حيث بلغ عددهم (٣٣٣,١٣٦) اما الذكور فقد بلغ عددهم (٣٢٣,٩٩٨) بنسبة (٤٩,٣%) من عدد اللاجئين، وبلغت نسبة الاطفال من عدد اللاجئين (٥١,٦%)، ونسبة الذين تراوحت اعمارهم ما بين (١٨ - ٥٩) (٤٤,٨%) بعدد (٢٩٤,٤٢٠) ، (http://www.jo24.net657 2016) وتشير الدراسات أن أكثر من (٦٠%) من اللاجئين الذين اعمارهم فوق (١٥) عاماً لم يتموا تعليمهم الاساسي، كما لوحظ انخفاض نسب تسجيل الاطفال السوريين في المدارس، (Erikand others 2015) وبلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن قبل اندلاع الأزمة السورية حوالي (٧٥٠.٠٠٠) مقيمين بصورة قانونية (الشمران وآخرون، ص٥).

وأشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٦م أن عدد سكان الأردن تضاعف (١٠) مرات خلال (٥٥) عاماً، وكانت الزيادة الأكبر منذ أيار ٢٠١١م، وأن ما يقارب (٣٠%) من إجمالي سكان الأردن البالغ (٩.٥٣١.٧١٢) من غير الأردنيين بعضهم من السوريين حيث بلغ عددهم (١.٢٦٥.٥٤١) سوري، موزعون على محافظات المملكة، انظر الجدول رقم (٢)، ويلاحظ من الجدول أن ما يقارب (٣٤%) من السوريين أقاموا في العاصمة عمان، وما يقارب (٢٧.١٤) في اربد، ثم المفرق حيث بلغت نسبتهم (١٦.٤٣%)، ثم الزرقاء وكانت نسبتهم (١٣.٨٥%)، (تقرير الاحصاءات العامة، ٢٠١٦م، عمان).

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لعدد السوريين حسب المحافظات لعام ٢٠١٥م

المحافظة	العاصمة	اربد	المفرق	الزرقاء	البلقاء	مادبا	عجلون	جرش	معان	العقبة	الطفيلة
النسبة	٣٤.٤٢	٢٧.١٤	١٦.٤٣	١٣.٨٥	٢.٢١	١.١٦	١.٣٥	٠.٨٦	٠.٦٧	٠.٦٢	٠.١٥

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، تقرير النتائج الرئيسية، للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥م، عمان، ٢٠١٦م.

وتم توزيع اللاجئين السوريين على عدد من المخيمات وهي كما يلي: (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية):

١. مخيم الزعتري في المفرق.
٢. مخيم الأزرق.
٣. مخيم مرجيب الفهود.
٤. مخيم سايبير سيتي.
٥. سكن الحديقة في الرمثا.

ولوحظ أن عدداً من اللاجئين دخل بطريقة غير مشروعة، وعدد آخر تم تكفيله للإقامة في المدن، والقرى خارج المخيم، وتهرب أعداداً منهم دون كفالة لتعيش خارج المخيم، وأن معظم تلك الفئات أقامت في محافظات الشمال (الشروان وآخرون، ص ٥).

ومما سبق يلاحظ أن معظم اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات وتحديداً في محافظات الشمال، وكان لذلك انعكاسات على معيشة السكان في تلك المناطق. كما وأن معظمهم من فئة الشباب، وهذا يعني أنهم سيبحثون عن فرص عمل بشكل رسمي أو غير رسمي، مما ينعكس سلباً على فرص العمل للأردنيين، وبالتالي على الوضع الاقتصادي في الأردن. ولوحظ أيضاً أن نسبة الاطفال، والنساء مرتفعة، الأمر الذي سيدفع الحكومة الأردنية بالعمل على إيلاء تلك الفئة عناية خاصة تتطلب مزيد من الانفاق الحكومي مما سيؤدي الى مزيد من العجز المالي في ظل عدم التزام الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي للدول المستضيفة للاجئين السوريين.

ثالثاً: الحلول المطلوبة لمواجهة أزمة اللجوء السوري في الأردن :

للجوء السوري العديد من الآثار على المجتمع الاردني سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي، وبناء على تلك الآثار بدأ النظام السياسي الأردني بالبحث عن حلول سريعة، ومناسبة لازمة اللجوء، وفيما يلي تحليل للحلول التي طرحت لمواجهة الآثار:

١- الآثار والحلول الاقتصادية:

بينت العديد من الدراسات والتقارير ان لازمة اللجوء السوري تأثيراتاً كبيرةً على الأوضاع الاقتصادية في الأردن. ففي تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن تبين أن التكاليف المقدرة التي تحملتها الحكومة الأردنية لمواجهة أعباء اللجوء السوري خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦م بلغت (٦.٦) مليار دولار، حيث بلغت عام ٢٠١١م (٦٩٨.٩) ألف دولار،

وفي عام ٢٠١٢م (٨٠٤٧٢) مليون، وفي عام ٢٠١٣م (١٠٤) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٤م (١٠٧) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٥م (١٠٩٨) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٦م (٢٠٣٦٣) مليار دولار، (القرائنة، الرأي ٢/٢/٢٠١٦م)، وكان من آثار أزمة اللاجئين زيادة الإنفاق الجاري الحكومي انظر الجدول رقم (٣) بسبب ارتفاع استهلاك الطاقة اذ بلغ نحو (٤٤%)، وكذلك ازدياد الطلب على الخدمات الصحية، وعلى اللقاحات، والأدوية، فعلى سبيل المثال قدرت الامم المتحدة التكلفة المباشرة على الانفاق الجاري الحكومي لعام ٢٠١٣م بحوالي (٤٦٨) مليون دينار نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات الحكومية، حيث قدرت احتياجات قطاع الطاقة بحوالي (٢٤٦) مليون دينار، وقطاع المياه (١٠٩)، وقطاع التعليم (٥٣.٥)، وقطاع الصحة (٣١) مليون ديناراً (المجالي، ٢٠١٤م، ص ١٧).

وبناء على ما سبق لوحظ أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية خلال فترة اللجوء السوري بلغت عام ٢٠١١م (٧٣.٢)، و(٧٦.٢) عام ٢٠١٢م، بينما كانت عام ٢٠٠٩م (٩١.٣٠%)، وعام ٢٠١٠م (٨٩.٨%)، (دائرة الاحصاءات العامة، عمان)، ويمكن تبرير هذا الانخفاض بسبب أعباء اللجوء السوري لذلك زاد حجم الإنفاق حيث بلغ عام ٢٠١١م ما يقارب (٥٧٣٥،٣)، بينما بلغ في عام ٢٠١٠م (٤٩٥٣،٦)، ووصل عام ٢٠١٤م إلى (٦٩٥٤،٩)، انظر الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

اجمالي الإنفاق في الأردن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤م

العام	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
حجم الإنفاق	٥٩٧٦	٤٩٥٣.٦	٥٧٣٥.٣	٥٩٤٢.٩	٦٢١٢.٤	٦٩٥٤.٩

المصدر: نشرات المالية الحكومية، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤م، وزارة المالية، عمان.

كما زادت واردات الاردن لتلبية الاحتياجات المطلوبة نتيجة لزيادة عدد السكان بسبب اللجوء السوري، وانخفضت الصادرات مما كان له أثر على الميزان التجاري الأردني، كما كان للوجود السوري اثر على ارتفاع نسب التضخم نظراً لبحث العائلات السورية عن مساكن في الأردن الامر الذي ادى الى ارتفاع أسعار الإيجارات حيث ارتفعت بنسبة (٧٧%)، ولولا الأزمة لكان الارتفاع بنسبة (٢٧%) فقط (www.worldbank.org).

كما لوحظ أيضاً ارتفاع عجز الموازنة في الأردن خلال سنوات اللجوء السوري حيث بلغ في عام ٢٠١٠ (١٠٩٠٤)، وارتفع في عام ٢٠١١ ليصل إلى (١٤٨،٢) انظر الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

العجز في الموازنة الأردنية بدون مساعدات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥م

السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العجز	١٤١١	١٧٨٣.٢	١٠٩٤	١٤٨.٢	١٥٢٣.٨	١٦٨.٢٢	١٦٥٥.٥	١٤٧٤٩

المصدر: نشرات المالية الحكومية، وزارة المالية، عمان.

كذلك لوحظ تباطؤ نسب النمو الاقتصادي استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ عام ٢٠١٠م (٢.٣) و٢٠١١م (٢.٦) و٢٠١٢م (٢.٧) و٢٠١٣م (٢.٨) و٢٠١٤م (٣.١) و٢٠١٥م (٤.٥) (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤م).

وبنا على الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن والتي ازدادت مع اللجوء السوري طرحت العديد من الحلول الاقتصادية منها: الاستفادة من الفرص التي يمكن ان يقدمها السوريين في مجال الاستثمارات باستقطاب مستثمرين سوريين للمساهمة في تعزيز الصناعات الصغيرة، والمتوسطة حيث يمتلك السوريون في هذا المجال مهارات عالية خاصة في مجال الصناعات الغذائية، وفي هذا المجال قام مستثمرون سوريون بإنشاء (١٢) مصنعا متخصصا في الصناعات الغذائية في اربد، ونسقت تلك المصانع مع المزارعين لزراعة منتجات قابلة للتصنيع والتصدير وقد انعكس ذلك ايجابا على قطاعي الزراعة، والصناعة، (فريجات، ازمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص (www.governece.arig. net2016)، ومن الحلول المقترحة ايضا حث المجتمع الدولي لتقديم مساعدات عاجلة للاردن لمواجهة اعباء اللجوء السوري الذي ادى الى ضغط الخدمات العامة وخاصة خدمات الطاقة، والمياه، (Ali Fakh and others, p.17).

ومن الحلول أيضاً لجوء الحكومة الأردنية إلى سياسة التقييدات على اللاجئين في مجال الحصول على الخدمات الصحية وجاءت تلك التقييدات استنادا إلى تنامي مشاعر الناس السلبية إزاء ازمة اللجوء وانعكاس ذلك على ادراكهم بأن اللاجئين أخذوا فرص العمل من الاردنيين، وكانوا سبباً في ارتفاع أسعار الايجارات، والضغط على البنية التحتية

للتعليم (Craig, p.17)، كما طرحت فكرة تكفيل اللاجئين السوريين من قبل الأردنيين على اعتبار أن ذلك سيسهم في تخفيف الأعباء المالية على الحكومة الأردنية، (الوزني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٢م، ص٢٩)، وهذا يبين الى أي مدى لجأت الحكومة الى حلول بناء على مدركات افراد المجتمع الاردني لازمة للجوء السوري.

واقترحت أيضاً سياسة دمج السوريين في المجتمع الاردني، وخاصة في سوق العمل، اذ يرى مؤيدوا تلك السياسة ان من شان ذلك تحفيز الاقتصاد الاردني (Fakih and others, p17)، كذلك تمت المطالبة بالضغط على المجتمع الدولي لتقديم مساعدات لمواجهة اعباء اللجوء على الموارد في الاردن بسبب المطالب الاضافية التي جاءت نتيجة الوجود السوري والتي تركزت حول الطاقة، والمياه، والخدمات العامة (Fakih and others, P.20).

٢- الآثار والحلول الاجتماعية:

تعتبر قضايا الزواج والبطالة والجريمة من اهم الظواهر الاجتماعية، ولو حظ ان هنالك آثار سلبية لازمة للجوء السوري على تلك الظواهر، حيث بينت الأرقام الإحصائية لعام ٢٠١٣م ارتفاع نسبة زواج الأردنيين من السوريات إذ بلغت (٣٦.٧٥%)، وبلغت نسبة زواج الأردنيات من السوريين (١١.٩٧%)، (مركز هوية للتنمية البشرية، اللاجئين السوريين في الأردن، تحويل التحديات إلى فرص، ص٩)، كما برزت ظاهرة الزواج غير الرسمي الذي لا يتم توثيقه في الدوائر الرسمية، وبحصر عدد حالات المتزوجين من سوريات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م تبين أن عدد الحالات قد ازداد من (١٤٨) حالة زواج عام ٢٠١١م إلى (١٣٨٦) حالة زواج عام ٢٠١٤م، ولو حظ أيضاً أن أغلب حالات الزواج كانت في محافظات الشمال وتحديداً عمان، وإربد، وكانت اعلى النسب في محافظة المفرق، انظر الجدول رقم (٥)، وهي من المناطق التي يعيش فيها أغلبية اللاجئين، مما يعني أن هنالك علاقة بين اللجوء وبين ارتفاع نسبة الزواج من السوريات في تلك المناطق.

جدول رقم (٥)

عدد المتزوجين من سوريات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

العام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
العدد	١٨٤	٢٧٠	٤٩٥	١١٨٢	١٣٨٩

المصدر: التقرير الإحصائي لدائرة قاضي القضاة للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م. عمان.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن أعداد المتزوجين من السوريات في تزايد مستمر، وإذا ما استمر اللجوء لفترة طويلة فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع عدد الأردنيين الذين سيتزوجون من السوريات، وسيكون لذلك آثاراً سلبية على الفتاة الأردنية، حيث سيؤدي إلى تنامي ظاهرة العنوسة في المجتمع الأردني.

كما بينت أعداد الجرائم التي ارتكبتها اللاجئون السوريون خلال فترة اللجوء أنها في تزايد مستمر، حيث بلغت عام ٢٠١١م (٩٨١) جريمة، وعام ٢٠١٢م (١٨٣٦) جريمة، وفي عام ٢٠١٣م (٢٩٠٠) جريمة، وبلغت نسب الجرائم من المجموع العام في عام ٢٠١١م (١٨%) وفي عام ٢٠١٢م (٣٤%)، وفي عام ٢٠١٣م (٤٨%)، وبلغ مجموع الجرائم التي ارتكبتها اللاجئون السوريون (٥٧١٧) منذ اندلاع الأزمة وحتى نهاية عام ٢٠١٣م، وتتنوع تلك القضايا ما بين قضايا ذات طابع أخلاقي، وقضايا سرقات، وقضايا مخدرات، واحتيال (الناقلي وآخرون، ٢٠١٤م، ص١٢).

جدول رقم (٦)

عدد الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢م

السنة	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣
عدد الجرائم	٩٨١	١٨٣٦	٢٩٠٠

الجدول استناداً إلى الأرقام التي وردت في دراسة (الناقلي وآخرون، ٢٠١٤م).

أما ظاهرة البطالة فوفقاً لإحدى الدراسات فقد خسر الاقتصاد الأردني ما يقارب (١٥٠) ألف فرصة عمل جراء الأزمة السورية، وذلك بسبب إحلال العامل السوري مكان العامل الأردني، (الرأي، الثلاثاء ٢٠١٦/٢/٢)، حيث أن (٤٠%) من العمالة السورية تعيش خارج المخيمات وتنتشر في عمان، وإربد، والمفرق، وتعمل في الصناعات الإنشائية، و(٢٣%) يعملون بالبيع بالجملة وتجاراً للتجزئة والإصلاح، و(١٢%) في المصانع، و(٨%) في الإسكان (Erik and others, 2015, P6) وحسب نسب البطالة للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥م، تنظر الجدول رقم (٧) فقد بلغت نسبة البطالة في الأردن عام ٢٠١٥م ما يقارب (١٣.٦%) بينما كانت في عام ٢٠١٠م (١٢.٥%).

كما لوحظ أن العمال السوريين يعملون بطرق غير قانونية مما أدى ذلك إلى مزاحمة العمال الأردنيين خاصة وأن اللاجئين السوري يقبل بأجر منخفض. (عبدي وآخرون، ٢٠١٤م، <http://magar.com>)

جدول رقم (٧)

نسبة البطالة في الأردن للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥م

العام	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النسبة	%١٢.٩	%١٢.٥	%١٢.٩	%١٢.٢	%١٢.٦	%١١.٩	%١٣.٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ومن الحلول التي طرحت لمواجهة مشكلة البطالة: تشديد الرقابة على خروج اللاجئين من المخيمات لغايات العمل، وإلغاء تكفيل السوريين من قبل الأردنيين، وان تقوم الجهات المانحة والتمويلية بتأسيس مشاريع من شأنها ان تسهم في توظيف الاردنيين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة اثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، ٢٠١٥م)، وتفعيل دور المفتشين في الجهات المعنية لمراقبة العمالة الاجنبية وتحديد اللاجئين السوريين وكذلك اتخاذ اجراءات صارمة في حال وجود مخالفات، وانتهاكات لتعليمات حماية العمال الاردنيين، بالإضافة الى ضرورة تعديل قانون العمل لمعالجة القضايا المتعلقة بالزراعة (Alozi, pp.123-124) وإدخال الأطفال السوريين في المدارس حيث أن من شأن ذلك معالجة عمالة الأطفال السوريين (Erik, and others).

٣ - الآثار والحلول السياسية:

كما لوحظ ان للازمة آثاراً سياسية وأمنية بسبب وجود انتماءات سياسية للاجئين قد تؤدي إلى تحديد العلاقات السياسية بين الأردن والدول التي قدموا منها. ونظراً لارتفاع أعدادهم فإن هنالك صعوبة بالغة في تحديد أماكن سكنهم مما سينعكس ذلك على حالة الأمن المجتمعي (المجالي، ٢٠١٤م، ص١٧). كما ان لارتفاع أعداد اللاجئين السوريين في المناطق الشعبية دوراً في تردي الخدمات المقدمة للمواطنين الأردنيين، وقد أثار ذلك سخطهم وغضبهم من الحكومة الأردنية الأمر الذي من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي في الأردن. كما أن قيام اللاجئين السوريين برفع شكاوى عن أوضاعهم قد يلعب دوراً في إثارة مشاعر الأردنيين، وإحساسهم بالإحباط السياسي لذلك لوحظ قيام الحكومة الأردنية بفرض إجراءات صارمة على استقبال اللاجئين في عام ٢٠١٤م. (فرانيسيس، 2015، Carnegie-mec.org).

كما أنه نظراً لإصابة المجتمع السوري بتشوهات ذات أبعاد نفسية، وعقائدية، واجتماعية أدت إلى نزوع أبناء المجتمع السوري إلى دوائر انتماء ضيقة ذات علاقة بطائفة، أو اتجاه سياسي، أو مذهبي، أو عرقي، أو ايولوجي، مما أضعف العلاقة بين المواطن السوري ونظامه السياسي، فقد يكون لهذه التشوهات آثار بعيدة المدى على المجتمع الأردني، (الناقلي وآخرون، ٢٠١٤م، ص١٢)، كما قد يلعب الوجود السوري دوراً في تشكيل ارضية خصبة للتطرف وتهديدات المعارضة السياسية بسبب حالة اللجوء الواسعة التي تشهدها المنطقة (Craig, 2015, p.23)، لذلك فالأردن مطالب بالبحث عن طرق لحماية النظام بسبب تعدد الثقافات الفرعية للوجود السوري (Walter and others, 2016, p50) وبناءً على ذلك قد يلجأ الأردن إلى الحد من سياسة الاندماج في المجتمع حماية للاستقرار السياسي، والاقتصادي، وقد يؤدي الضغط على الأردن بسبب اللجوء باتخاذ قرار تأسيس منطقة عازله جنوب الأردن إذ من شأن ذلك تخفيف تدفق اللاجئين على الأردن (Walter and others, 2016, p.49).

٤- الآثار والحلول الثقافية:

وفي الجانب الثقافي تشير دراسة إلى أن للجوء السوري أثراً إيجابياً في خلق ثقافة ذات علاقة بالعمل ذلك أن عدد من أسر اللاجئين تقوم بإنتاج بعض المنتجات في منازلهم، مما سينعكس ذلك على ثقافة أبناء المجتمع الأردني (مركز هوية للتنمية البشرية، ص٩). وبينت دراسة كمية أن هنالك أنماطاً ثقافية ايجابية للجوء السوري مثل: عادات الطعام، وترشيد الاستهلاك، والإنفاق. كما لوحظ أيضاً أن الأنشطة الثقافية والفنية زادت في المملكة بسبب وجود اللاجئين السوريين الذين جاءوا من أوساط فنية، وثقافية، وأدبية، (مركز هوية للتنمية البشرية ص٩)، كما بينت إحدى الدراسات بأنه بالإمكان تحويل التحديات إلى فرص، والاستفادة من الوجود السوري حيث يتسم ذلك الوجود بالتنوع الثقافي، وأن اللاجئين السوري يمتلك ثقافة، ومعرفة، ومهارات مهنية، يمكن توظيفها بحيث يستفيد العامل الأردني والسوري. كما ان اللجوء السوري أدى الى ازدياد عدد المنظمات الدولية، وهذا من شأنه زيادة فرص الوعي الثقافي في المجتمع الاردني. (Jordan Independent Watch: Turning Challenges into Opportuntities)

رابعاً: مدركات طلبة العلوم السياسية للحلول المقترحة للجوء السوري في الأردن: الخصائص الشخصية للمبحوثين:

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية للحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدركات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت بحسب متغيرات النوع، والعمر، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة. ومن خلال البيانات العامة التي تمّ جمعها عن المبحوثين، وباستخدام التكرارات الإحصائية تمّ تحديد خصائص أفراد مجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين، حيث أن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة في حال إعادتها في وقت آخر، لهذا تمّ إيجاد التوزيعات التكرارية لمتغيرات النوع، والعمر، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة للتعرف على الخصائص الشخصية للمبحوثين. وحسب الجدول رقم (٨) المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب خصائصهم فقد تبين أن (67.2%) من مجموع المبحوثين هم من الذكور، وهي النسبة الأغلب، وأن (32.8%) من الإناث، وأن (51.2%) من مجموع المبحوثين هم ممن كانت أعمارهم (٢٣-٢١)، وهي النسبة الأغلب، وأن (5.5%) ممن كانت أعمارهم (٢٧) فما فوق وهم الأقل، و أن (36.3%) من مجموع المبحوثين هم من فئة سكان القرى وهم الأغلب، وان (6.0%) هم من فئة سكان المخيمات وهم الأقل. كما يبين الجدول أن (67.2%) من مجموع المبحوثين هم من فئة دخل شهري مقداره (١٠٠٠) ديناراً فما دون وهم الأغلب، أما أقل النسب المئوية كانت لفئة (٢٠٠٠) فما فوق وقد بلغت نسبتهم (1.5%)، وخالصة القول أن عينة مجتمع الدراسة تغلب عليه الصفات الآتية:

١. أن (67.2%) من مجموع المبحوثين هم من الذكور.
٢. أن (51.2%) من مجموع المبحوثين هم ممن كانت أعمارهم ٢٣-٢١، وهي النسبة الأغلب.
٣. أن (36.3%) من مجموع المبحوثين هم من فئة سكان القرى وهم الأغلب.
٤. أن (67.2%) من مجموع المبحوثين هم من فئة دخل شهري مقداره (١٠٠٠) ديناراً فما دون وهم الأغلب، ولاختبار فيما إذا كانت هذه النسب ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، تم حساب تحليل التباين المتعدد، انظر الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (٨)

توزيع المبحوثين حسب خصائصهم

النسبة	العدد	توزيع المبحوثين	النوع
٦٧,٢%	١٣٥	الذكور	النوع
٣٢,٨%	٦٦	الإناث	
٣٦,٨%	٧٤	٢٠-١٨	العمر
٥١,٢%	١٠٣	٢٣-٢١	
٦,٥%	١٣	٢٦-٢٤	
٥,٥%	١١	٢٧ فما فوق	
٣٠,٣%	٦١	مدينة	مكان الإقامة
٣٦,٣%	٧٣	قرية	
٦,٠%	١٥	مخيم	
٢٧,٤%	٥٥	بادية	
٦٧,٢%	١٣٥	١٠٠٠ فما دون	الدخل
٢٥,٥%	٥٢	١٥٠٠-١٠٠١	
١,٥%	١١	٢٠٠٠-١٥٠١	
١,٥%	٣	٢٠٠٠ فما دون	

تحليل الاستبانة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت، ومعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغيرات النوع، والعمر، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة، وقد تم عرض النتائج مرتبة في ضوء أسئلة الدراسة، حيث كانت كما يلي:

أ- نتائج إجابة السؤال الأول: ما الحلول السياسية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت؟ :

يشتمل هذا المجال على (٥) عبارات، تصف كل عبارة الحلول السياسية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت، لهذا تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل عبارة من العبارات، والمجال ككل انظر الجدول رقم (٩).

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال الحلول السياسية

الرقم	الحلول السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مدرجات الطلبة
١.	إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم	2.95	1.29	٥	متوسطة
٢.	عدم إعطاء اللاجئين السوريين أي حق سياسي أو حق مواطنة	3.60	1.20	٣	متوسطة
٣.	وقف استقبال اللاجئين	3.21	1.33	٤	متوسطة
٤.	وضع مرجعية سياسية موحدة تختص بشؤون اللاجئين	4.08	0.74	١	مرتفعة
٥.	عدم السماح بإخراج أي لاجئ خارج المخيم	3.90	1.09	٢	مرتفعة
	المجال ككل	3.56	0.83	*٤	متوسطة

❖ ترتيب المجال بالنسبة للمجالات الأخرى. المصدر: (الدراسة الميدانية).

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتبة لكل عبارة من عبارات مجال الحلول السياسية والمجال ككل، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال بين (2.95-4.08) حيث احتلت العبارة (٤) "وضع مرجعية سياسية موحدة تختص بشؤون اللاجئين" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08)، وجاءت العبارة (٥) "عدم السماح بإخراج أي لاجئ خارج المخيم" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.90)، وجاءت العبارة (٢) "عدم إعطاء اللاجئين السوريين أي حق سياسي أو حق مواطنة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.60)، وهكذا باقي العبارات كما هي مرتبة وفقاً لرتبتها في الجدول، مما سبق يتضح أن الحلول السياسية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت (متوسطة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (3.56: 5.00).

ب- نتائج إجابة السؤال الثاني: ما الحلول الاقتصادية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت؟ :

يشتمل هذا المجال على (٥) عبارات، تصف كل عبارة الحلول الاقتصادية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت، لهذا تم حساب

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل عبارة من العبارات، والمجال ككل كما هو في جدول (١٠).

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال الحلول الاقتصادية

الرقم	الحلول الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مدرجات الطلبة
٦.	تشجيع المستثمرين من اللاجئين السوريين للاستثمار في الأردن	3.69	1.12	٥	مرتفعة
٧.	ضبط العمالة السورية من التسرب إلى المجتمع الأردني	4.01	0.94	٣	مرتفعة
٨.	إصدار تصاريح عمل للعمال السوريين إذا اقتضت الحاجة وفرض الرسوم عليها	3.83	1.08	٤	مرتفعة
٩.	مناشدة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الاقتصادية للأردن	4.25	٠.68	١	مرتفعة
١٠.	توزيع نسبة من المساعدات الدولية لتعود على الطبقات الفقيرة في الأردن وخاصة المتأثرة باللجوء السوري	4.21	٠.73	٢	مرتفعة
المجال ككل					مرتفعة
		4.01	0.60	* ٢	

* ترتيب المجال بالنسبة للمجالات الأخرى. المصدر: (الدراسة الميدانية).

يبين الجدول (١٠) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل عبارة من عبارات، مجال الحلول الاقتصادية والمجال ككل، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال بين (3.69-4.25) حيث احتلت العبارة (٩) "مناشدة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الاقتصادية للأردن" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25)، وجاءت العبارة (١٠) "توزيع نسبة من المساعدات الدولية لتعود على الطبقات الفقيرة في الأردن وخاصة المتأثرة باللجوء السوري" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.21)، وجاءت العبارة (٧) "ضبط العمالة السورية من التسرب إلى المجتمع الأردني" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.01)، وهكذا باقي العبارات كما هي مرتبة وفقاً لرتبتها في الجدول أعلاه. مما سبق يتضح أن الحلول الاقتصادية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت (مرتفعة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (4.01: 5.00).

ج- نتائج إجابة السؤال الثالث: ما الحلول الاجتماعية لأبعاد اللجوء السوري في
مدركات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت؟ :

يشتمل هذا المجال على (٥) عبارات، تصف كل عبارة الحل الاجتماعي لأبعاد اللجوء السوري في مدركات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت، لهذا تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل عبارة من العبارات، والمجال ككل كما هو في جدول (١١).

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال الحلول الاجتماعية

الرقم	الحلول الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مدركات الطلبة
١١.	إعادة كل من يتسبب بأية جريمة اجتماعية إلى سوريا	4.19	0.93	٢	مرتفعة
١٢.	وضع قيود على زواج الأردنيين من اللاجئات السوريات وخصوصاً القاصرات منهن	4.17	0.83	٣	مرتفعة
١٣.	إطلاق مبادرة تتبناها الدوائر الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني خاصة بتخفيض مهور الأردنيات للحد من الإقبال على الزواج من القاصرات السوريات	3.95	0.89	٤	مرتفعة
١٤.	وقف قرار تكفيل خروج اللاجئين من المخيم للعيش في القرى والمدن الأردنية	3.77	1.15	٥	مرتفعة
١٥.	وضع قوانين وتعليمات صارمة بحق جرائم الفساد والرشوة التي زادت بسبب اللجوء السوري.	4.20	٠.84	١	مرتفعة
	المجال ككل	4.06	٠.71	*١	مرتفعة

* ترتيب المجال بالنسبة للمجالات الأخرى. المصدر: (الدراسة الميدانية).

يبين الجدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل عبارة من عبارات مجال الحلول الاجتماعية والمجال ككل، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال بين (3.77-4.20) حيث احتلت العبارة (١٥) "وضع قوانين وتعليمات صارمة بحق جرائم الفساد والرشوة التي زادت بسبب اللجوء السوري" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.20)، وجاءت العبارة (١١) "إعادة كل من يتسبب بأية جريمة اجتماعية إلى سوريا" في

المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.19)، وجاءت العبارة (١٢) "وضع قيود على زواج الأردنيين من اللاجئات السوريات وخصوصاً القاصرات منهن" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.17)، وهكذا باقي العبارات كما هي مُرتبة وفقاً لرتبتها في الجدول أعلاه. مما سبق يتضح أن الحلول الاجتماعية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت (مرتفعة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (4.06: 5.00).

د- ما الحلول الثقافية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت ٩:

يشتمل هذا المجال على (٥) عبارات، تصف كل عبارة الحلول الثقافية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت، لهذا تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل عبارة من العبارات والمجال ككل كما هو في جدول رقم (١٢).

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال الحلول الثقافية

الرقم	الحلول الثقافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مدرجات الطلبة	
١٦.	إيجاد مدارس خاصة باللاجئين السوريين داخل المخيمات	4.05	٠.84	2	ضعيفة	
١٧.	الحيلولة دون اختلاط الطلاب الأردنيين بالسوريين للحد من التأثيرات النفسية	3.85	1.00	4	مرتفعة	
١٨.	وضع برامج توعوية للشباب الأردني لمنع الانزلاق في الثقافة الوافدة الضارة	4.08	0.88	1	مرتفعة	
١٩.	عدم السماح للمدرسين السوريين بالتدريس في المدارس الخاصة الأردنية	3.89	٠.93	3	متوسطة	
٢٠.	إعادة جميع اللاجئين المكفلين وغير المكفلين والذين يعيشون في المدن والقرى الأردنية إلى المخيمات حفاظاً على ثقافة المجتمع المحلي	3.73	1.16	5	متوسطة	
المجال ككل					3*	مرتفعة

* ترتيب المجال بالنسبة للمجالات الأخرى. المصدر: (الدراسة الميدانية).

يبين الجدول (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل عبارة من عبارات مجال الحلول الثقافية والمجال ككل، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال بين (3.73-4.08) حيث احتلت العبارة (١٨) "وضع برامج توعوية للشباب الأردني لمنع الانزلاق في الثقافة الوافدة الضارة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08)، وجاءت العبارة (١٦) "إيجاد مدارس خاصة باللجئين السوريين داخل المخيمات" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.05)، وجاءت العبارة (١٩) "عدم السماح للمدرسين السوريين بالتدريس في المدارس الخاصة الأردنية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.89)، وهكذا باقي العبارات كما هي مرتبة وفقاً لرتبتها في الجدول أعلاه، مما سبق يتضح أن الحلول الثقافية لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت (مرتفعة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (3.93: 5.00).

هـ- مدرجات طلبية العلوم السياسية في جامعة آل البيت على الأداء ككل:

أما فيما يتعلق بالحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت على الأداة ككل، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل مجال من المجالات والأداة ككل كما في جدول (١٣).

جدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للمجالات والأداة ككل

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مدرجات الطلبة
١.	الحلول السياسية	3.56	0.83	4	متوسطة
٢.	الحلول الاقتصادية	4.01	0.60	2	مرتفعة
٣.	الحلول الاجتماعية	4.06	0.71	1	مرتفعة
٤.	الحلول الثقافية	3.93	0.73	3	مرتفعة
	الأداة ككل	3.91	0.45		مرتفعة

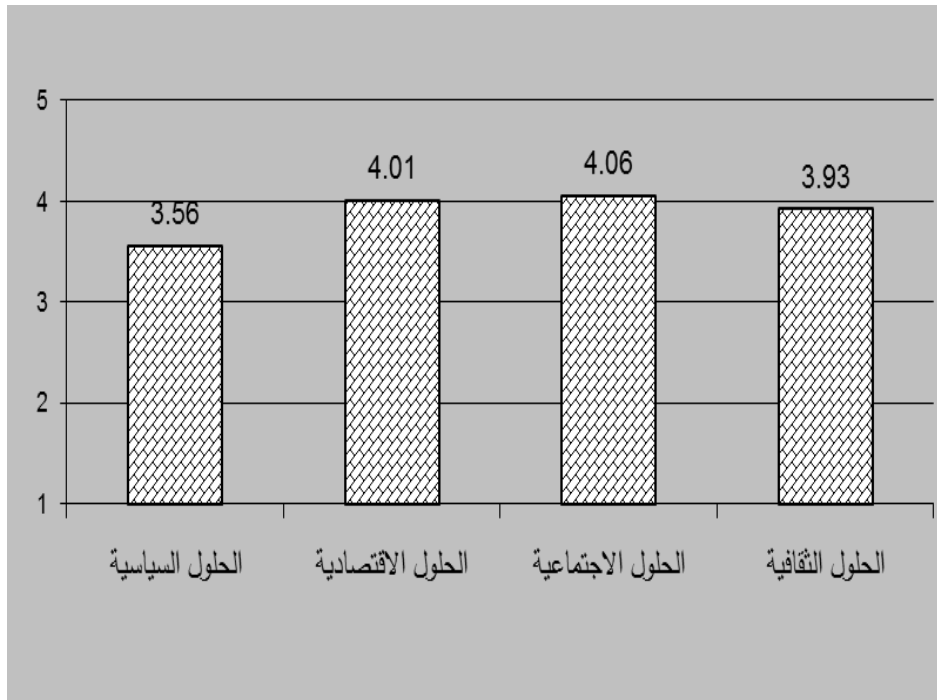
• المصدر: (الدراسة الميدانية).

يوضح الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة لكل مجال من المجالات والأداة ككل، ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية للمجالات تراوحت

بين (3.56-4.06) حيث احتل المجال (٣)/"الحلول الاجتماعية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06)، وجاء المجال (٢) "الحلول الاقتصادية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.01)، وجاء المجال (٤) "الحلول الثقافية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.93). كما جاء المجال (١): "الحلول السياسية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.56). يتضح مما سبق أن الحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت (مرتفعة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (3.91: 5.00)، والأعمدة البيانية في شكل (١) يوضح الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة على الأداة ككل.

شكل رقم (١)

الفروق بين المتوسطات الحسابية لحالات الدراسة



شكل (1): المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة على الأداة ككل

و- نتائج إجابة السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في الحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت تُعزى إلى متغيرات النوع، والعمر، ومكان الإقامة، والدخل الشهري للأسرة ؟ :

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل التباين المتعدد لأداء عينة الدراسة على الحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
النوع	0.227	1	0.227	1.144	0.286
العمر	0.908	3	0.303	1.524	0.210
مكان الإقامة	2.723	3	0.908	4.571	* 0.004
الدخل الشهري	1.363	3	0.454	2.289	0.080
الخطأ	37.731	190	0.199		
الكلية	41.818	200			

* دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

يكشف الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الحلول المقترحة لأبعاد اللجوء السوري في مدرجات طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت تُعزى إلى متغيرات النوع، والعمر، والدخل الشهري للأسرة، ووجود فروق تُعزى إلى متغير مكان الإقامة لصالح المدينة ويبدو أن سكان المدن كانوا الأكثر تضرراً من سكان المناطق الأخرى وقد يعود السبب في ذلك أن أغلبية اللاجئين السوريين استقروا في المدن وخاصة الشمالية فكان لذلك تأثير على أسعار إيجارات الشقق والمواد التموينية والخدمات العامة.

الخاتمة:

استخدمت الدراسة التحليل الكمي والتحليل النوعي لمعرفة واقع اللجوء السوري وآثاره على الأردن وطبيعة الحلول المطلوبة ومقارنتها بالحلول التي طالب بها طلاب العلوم السياسية في جامعة آل البيت حسب مدرجاتهم، حيث استخدمت الدراسة استبانة لقياس مدرجات طلبه العلوم السياسية في جامعة آل البيت اشتملت على أربعة محاور: ركز الأول على الحلول

السياسية، والثاني على الحلول الاقتصادية، والثالث على الحلول الاجتماعية، والرابع على الحلول الثقافية، وتبين ان الحلول الاجتماعية كانت الاكثر الحاحاً تلنها الحلول الاقتصادية، ثم الحلول الثقافية وجاءت الحلول السياسية في المرتبة الاخيرة، وهذا يعكس الى أي مدى كان الطلبة مدركين للاوضاع الاجتماعية، والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن.

وتطابقت وجهات نظر الطلبة مع التحليل النوعي لاثار اللجوء السوري السلبية على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية كما بينته مختلف القوى المجتمعية الاخرى من خلال الدراسات المعنية والقرارات الحكومية.

وكانت اهم الحلول الاجتماعية حسب مدركات الطلبة وضع اطر تشريعية صارمة بحق مرتكبي جرائم الفساد والرشوة، التي زادت بسبب اللجوء السوري، اما الحلول الاقتصادية فقد تركزت حول: مناقشة المجتمع الدولي لتقديم مساعدات اقتصادية عاجلة للاردن حيث كانت من اكثر الحلول اهتماما من قبل الطلبة، تلاها توزيع نسبة من المساعدات على الطبقات الفقيرة في الاردن مما يعني ذلك ان الطلبة مدركين ايضا لضعف الموارد المالية للدولة الاردنية، اما الحلول الثقافية فقد كانت فقرة وضع برامج توعوية للشباب الأردني، لمنع الانزلاق في الثقافة الوافدة الضارة من اكثر الحلول اهتماما من قبل الطلبة، مما يعني ان عدد من الطلبة يرى ان الوجود السوري يحمل في طياته عددا من الافكار الضارة على نظام القيم بالنسبة للمجتمع الاردني وترى الدراسة ان الطلبة قد يكونون غير راضين على الثورة في سوريا والتي قد تمتد اثارها السلبية الى المجتمعات المجاورة وقد يكون لطبيعة تخصص الطلبة اثر في ذلك التفسير، وبالنسبة للحلول السياسية فقد كانت فقرة وضع مرجعية سياسية موحدة تختص بشؤون اللاجئين من اعلى الفقرات تلتها عدم اعطاء اللاجئين السوريين أي حق سياسي، أو مواطنة.

وحول الفرضيات فقد اظهرت الدراسة صدق الفرضية الثانية التي ترى بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى الى الفئة العمرية حيث تقاربت إجابات الطلبة للفقرات بغض النظر عن العمر، وعدم صدق الفرضية الثالثة التي ترى بعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير مكان الإقامة، وهذا يدل على أن سكان المدن كانوا الأكثر تضرراً من سكان المناطق الأخرى كالقرى والبادية والمخيمات، وصدق الفرضية الرابعة التي رأّت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى دخل الطلبة، وكذلك صدق الفرضية الخامسة التي ترى بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى جنس الطلبة.

المراجع :

أولاً: الكتب العربية :

- (١) أحمد الرشيد، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- (٢) أن تايلور، وآخرون، مدخل إلى علم النفس، الجزء الأول، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦م، دمشق.
- (٣) ألفت حقي، علم النفس المعاصر، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٨م، الاسكندرية.
- (٤) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، أثر تدفق اللاجئين على سوق العمل الأردني، عمان.
- (٥) خالد الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٣م.
- (٦) عبدالغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، التحليل السياسي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٦٦-٢٦٧.
- (٧) عزت الطويل، معالم علم النفس المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م، الاسكندرية.
- (٨) محمد الدجاني وآخرون، المدخل إلى النظام السياسي الأردني، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- (٩) مركز هوية للتنمية البشرية، اللاجئين السوريون في الأردن: تحويل التحديات إلى فرص، ص ٩.
- (١٠) مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني، عمان، ٢٠١٤م.

ثانياً : المؤتمرات:

- (١) زينب النابلسي وآخرون، العنف الاجتماعي الناتج عن أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن. سؤال المجتمع والإعلام، معهد الإعلام الأردني ٨-١٠/١٢/٢٠١٤م، عمان.
- (٢) سوسن المجالي، أثر اللجوء السوري على تحقيق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن: سؤال المجتمع والإعلام، ٨-١٠/١٢/٢٠١٤م، معهد الإعلام الأردني، عمان.
- (٣) محمد درادكة، اللاجئين السوريين في الأردن سيناريوهات الفرص والحلول ٢٠١١-٢٠١٣م، مؤتمر اللاجئين في الدول العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ١٠-١١ كانون أول، ٢٠١٣م، جامعة اليرموك
- (٤) يوسف الشрман وآخرون، أثر أزمة اللاجئين السوريين على القطاعات الاقتصادية والأمن مجتمعية في الأردن، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن: سؤال المجتمع والإعلام، معهد الإعلام الأردني بالتعاون مع معهد الصحافة النرويجي، عمان.

ثالثاً: التقارير :

- (١) الاحصاءات العامة، تقرير النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥م عمان، ٢٠١٦م، ص ١١.
- (٢) التقرير الاحصائي لدائرة قاضي القضاة للأعوام: (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤م).
- (٣) دائرة الاحصاءات العامة، عمان.
- (٤) نشرات المالية الحكومية حول الإنفاق في الأردن، عمان.
- (٥) نشرات المالية الحكومية حول العجز في الموازنة في الأردن، عمان.

رابعاً: الصحف :

- ١- علاء قرالة، التخطيط: (٦.٦) مليار دولار تحملها الأردن مثل اندلاع الازمة السورية، جريدة الرأي ٢/٢/٢٠١٦م.

خامساً : المواقع الإلكترونية:

- (١) الكساندرا فرانيسيس، أزمة اللاجئين في الأردن 2015 . *Carnegie-mec.org*
- (٢) ياسر عبيدي وآخرون، تأثير الصراع السوري على الاقتصاد الأردني، ٢٠١٤م
<http://magar.com>
- (٣) معاذ فريجات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص،
www.governance.arig.net2016
- 4) World Bank, *Emergency assistance for Jordan Locope with inpcacts of Syrian Crisis*, 2013, (www.worldbank.org)

سادساً: المراجع الأجنبية :

- 1) Ali Fakh, May Ibrahim, *The Impact of Syrian Refugees on the Labour Market in Neighboring Counties: Empirical Evidence from Jordan*, Institute for the study of labars 2016.
- 2) Sven Erike, Solveig Hilesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market, Findings from the governrates of Amman, Irbid, and Mafraq*, international Labour Regional Office for Arab States Organaization, fafo, German, 2015.
- 3) Halie Craing, *Guest Politics: Syrian Refugees in Jordan as an Opportunity for Deveelopment*, Studies (JUIS) Fall. 2015.
- 4) Capt, Walter. Haynes, U. S. Army, *Jordanian Society's Responses to Syran Refugees*, Military Review, January-February 2016.
- 5) Pinar Yazgam, and others, *Syrian Crisis and Migration*, Article history Received/ 6 Aug. 2015, Migration letters, volume: 12, No: 3,pp 1810192, Septemper 2015.
- 6) Basim M. Lazi, *The Effect of Refugees on Host Country Economy: Evidence from Jordan*, Interdis ciplinary Journal of Contemporary Research in Business, July 2013. Vol 5, No 3.
- 7) Jordan Independent Economy Watch, *The Syrian Refugees in Jordan: Turning Challenges into Opportunities*.